اقتصاد

تصاعد الفقر في العراق

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

أعلنت وزارة التخطيط العراقية، الجمعة، أنها تعمل على وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الفقر في البلاد، والذي تصاعد أخيرا بسبب الأزمة المالية وتداعيات تأثيرات جائحة كورونا، مؤكدة أن الاستراتيجية الجديدة تهدف إلى وضع حلول لارتفاع نسب الفقر.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي، إن «استراتيجية الفقر المقبلة التي ستكون للسنوات 2024 – 2027، ما زالت في مرحلة الإعداد الأولي، وستأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي شهدها العراق بعد تفشي فيروس كورونا، وما خلفه من ظروف صعبة على شريحة واسعة». وكانت الوزارة كشفت أن جائحة كورونا دفعت 4,5 ملايين عراقي إلى ما دون خط الفقر.

وشرح مدير عام الاستراتيجية في الوزارة، صباح جندي منصور، إن «وضع العراق المرتبك يجعلنا نعيد الحسابات عند إعداد خطط خمسية بشكل دائم، لا سيما وأن الخطة الاستراتيجية الحالية كانت تستهدف خفض نسبة الفقر إلى 25 في المائة خلال السنتين الأوليين منها، إلا أن أزمة كورونا، وانخفاض أسعار النفط أوقفا جميع المشاريع التي تضمنتها الخطة».

وأشار في تصريح، إلى أن «أزمة الجائحة تسببت بارتفاع معدلات الفقر من 20,05 في المائة عام 2018 إلى 31,7 في المائة حاليا».

ولفت إلى أن «هناك اجتماعات مع الخبراء المحليين والدوليين، تبحث تقليل النسبة وفق الظروف والإمكانات المتاحة، مع التركيز على معالجة الجوانب التعليمية والصحية والسكنية، ولدينا مشاريع يتم تمويلها والبدء بإدراج مشاريع جديدة، ويتم تركيز الأموال على المناطق وبؤر الفقر في المحافظات والفجوات التنموية فيها».

ويؤكد مسؤولون أن الفساد هو السبب الرئيس بزيادة أعداد الفقراء بالعراق، وقال النائب في البرلمان المنحل كاظم الشمري، لـ«العربي الجديد»، إن «أساس المعالجة هو بحث الأسباب، لكن وزارة التخطيط تكتفي بعرض الأسباب دون وضع آليات للمعالجة، وقد يكون واجبها أكبر من ذلك».

وشدد على أنه «يفترض أن تستفيد وزارتا العمل والصحة وغيرهما من تقييمات الوزارة لوضع الحلول وبحث الآليات والمعالجات للعوائل الفقيرة»، مشددا على أن «الموضوع كبير وخطير وأن مسؤوليته تضامنية، لا سيما وأن الرعاية الصحية والمستوى التعليمي والوضع المعيشي كان يفترض أن تتحسن عام 2020 وينتهي الفقر ويتم القضاء عليه كاملا، لكن ما حصل هو العكس». وقال إن «المعالجات تحتاج جهودا كبيرة، ويجب أن نستفيد من وفرة مبيعات النفط لتنفيذ الاستراتيجية المهمة التي وضعت بإشراف مباشر من الأمم المتحدة»، مشيرا إلى أن «الفساد والأزمات السياسية هي العوامل الأبرز من عوامل تفشي الفقر، أما كورونا فهي موضوع طارئ».

من جهته، أكد المختص بالشأن الاقتصادي، باسم جميل أنطوان، لـ«العربي الجديد»، أن «الفقر هو نتيجة فساد وسياسات متراكمة وخاطئة»، مبينا أنه «نحتاج إلى حلول ومشاريع استثمارية تستقطب الأيدي العاملة، ودعم المشاريع الصغيرة للفقراء والعاطلين، ووضع خطط استراتيجية طويلة الأمد». وشدد على أن «الأوضاع السياسية والأزمات الأمنية وسوء الإدارة كلها تراكمات دفعت بزيادة نسبة الفقراء بالعراق».

(جادي غوا/ فرانس برس)

صدمتان من الصين

تلقت الأسواق الصينية والعالمية، الجمعة، صدمتين، الأولى تتعلق بخروج «ديدي تشوتشينغ»، التي تعادل «أوبر» من حيث حجمها وتأثيرها، من بورصة نيويورك بضغط من سلطات بكين. والصدمة الثانية الوضع المالي الحرج الذي وصلت إليه المجموعة العقارية «كايسا» المهدّدة بالتخلف عن سداد ديونها. فقد حذرت «كايسا غروب هولدينغ» من أنها قد تفشل في سداد سندات بقيمة 400 مليون دولار مستحقة الأسبوع المقبل، الأمر الذي يزيد من الضغوط المالية في صناعة تكافح لتجنب التخلف عن سداد ديون بمليارات الدولارات. كما أعلنت «ديدي»، في بيان مقتضب، أنها ستنسحب، الجمعة، من بورصة نيويورك التي انضمت إليها منذ الصيف، لتصبح بذلك ضحية جديدة للمنافسة بين بكين وواشنطن في قطاع التكنولوجيا.

أخبار

انخفاض أسعار المحروقات في لبنان

شهدت أسعار المحروقات في لبنان، الجمعة، انخفاضاً ملحوظاً على صعيد البنزين والديزل أويل والغاز. وانخفض سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان 1600 ليرة لبنانية والمازوت 14000 ليرة والغاز 11400 ليرة، فيما وصل الدولار

إلى 23500 ليرة. ويستمر تراجع سعر الديزل أويل، أو المازوت، في مسار بدأ يوم الثلاثاء الماضي ارتبط بتراجع أسعار النفط عالمياً، عدا عن أن المادة مرتبطة بسعر صرف الدولار صعوداً ونزولاً باعتبار أن الدعم مرفوع عنها بالكامل، بعكس البنزين الذي ما يزال مصرف لبنان يؤمن 90 في المائة من قيمة اعتمادات استيراده للشركات المستوردة.

دبي تنسحب من خصخصة ميناء حيفا

انسحبت شركة موانئ دبي العالمية من عرض مشترك مع شركة إسرائيلية لخصخصة ميناء حيفا. وتعمل إسرائيل على بيع الموانىء وتشييد مرافئ خاصة جديدة في محاولة لتشجيع المنافسة وخفض التكاليف. وأبرمت موانئ دبي العالمية اتفاقا مع شركة شيبيارد ز إندستريز الإسرائيلية للتعاون حصريا في خصخصة ميناء حيفا، لكن، في بيان صدر في وقت متأخر الخميس، قالت سلطة الشركات الحكومية الإسرائيلية إن موانئ دبي طلبت إنهاء شراكتها في هذا العرض.

الكونغرس يقر ميزانية حكومية مؤقتة

تبنى الكونغرس الأميركي ميزانية مؤقتة تسمح للأعمال الحكومية بالبقاء مفتوحة، وتجنب شلل الخدمات الفيدرالية بحلول نهاية الأسبوع. وتم إقرار مشروع قانون يمدد الميزانية الحالية حتى 18 فبراير/ شباط المقبل، بعد ساعات على تبنيه في مجلس النواب بأغلبية 221 مقابل 212، على أن يحال إلى الرئيس الأميركي جو بايدن لتوقيعه. وكان أمام المشرعين يوم ونصف يوم فقط للاتفاق على ميزانية جديدة، تجنبا لنفاد موارد الدولة الفيدرالية وإحالة مئات آلاف الموظفين على البطالة الفنية.

كندا تواجه نقصاً حاداً في اليد العاملة

تواجه العديد من القطاعات في كندا نقصًا غير مسبوق في اليد العاملة، ما يعيق التعافي بعد كوفيد. وقال 55% من أصحاب العمل إنهم يجدون صعوبة في التوظيف، ما يرغمهم على العمل ساعات أطول وتأجيل الطلبات أو رفضها، وفقًا لدراسة أجراها بنك رواد أصحاب العمل الكنديين. وأكثر من ربعهم يجدون صعوبة في الحفاظ على موظفيهم. والقطاعات الأكثر تضررا هي الصحة والغذاء والتصنيع والبناء.

21% التضخم في تركيا متجاوزاً التوقعات الحكومية

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

أعلنت هيئة الإحصاء التركية، صباح الجمعة، أن معدل التضخم في البلاد على أساس سنوي بلغ 21,31 في المائة خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وبحسب بيانات نشرتها الهيئة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 19,82 في المائة في نوفمبر 2021 مقارنة بديسمبر/كانون الأول 2020، وبنسبة 21,31 في المائة مقارنة بنوفمبر 2020.

وأكّدت الهيئة أن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة 3,31 في المائة على أساس شهري. وسجل مؤشر أسعار المنتجين داخل البلاد ارتفاعًا بنسبة 9,99 في المائة على أساس شهري، و54,62 في المائة على أساس سنوي.

وتعتبر نسبة التضخم المسجلة أعلى من الهدف الذي حددته الحكومة في نهاية العام الحالي عند 16 في المائة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، رفع البنك المركزي توقعات نهاية 2021 من 14,1 في المائة إلى 18,4 في المائة.

ونجم ارتفاع الأسعار إلى حد كبير عن تدهور قيمة الليرة التركية، التي تراجعت بأكثر من 45 في المائة مقابل الدولار منذ مطلع العام، وبحوالى 30 في المائة منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر، ما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الواردات. وقارب معدل الصرف قبيل ظهر الجمعة 13,87 ليرة تركية للدولار.

وإزاء التخفيض الجديد المرتقب لنسب الفوائد هذا الشهر، أعلنت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، الجمعة، خفض توقعاتها بشأن الدين السيادي التركي من «مستقر» إلى «سلبي». وأشارت في بيان أن النمو الاقتصادي لتركيا قوي مقارنة بأقرانه، لكن نصيب الفرد من الدخل في البلاد يتجه نحو الانخفاض منذ عام 2013 من حيث القيمة الدولارية. ورفعت «فيتش» توقعاتها بشأن نمو اقتصاد تركيا هذا العام من 9,2 في المائة إلى 10,5 في المائة، ومن 3,5 في المائة إلى 3,6 في المائة في 2022.

وبناءً على رغبة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خفّض البنك المركزي التركي سعر الفائدة الرئيسي في تشرين الثاني/نوفمبر من 16 في المائة إلى 15 في المائة، للمرة الثالثة في أقلّ من شهرين. وأعلن البنك المركزي، الأربعاء، أنه تدخل لوقف تدهور الليرة التركية من خلال بيع قسم من احتياطياته بالدولار، من غير أن ينجح في وقف تراجع العملة الوطنية. وتشهد تركيا بشكل متواصل منذ 2017 تضخما يزيد عن 10 في المائة.

مالية عامة

سجال الدعم الجزائري

دعوات لرفعه عن الشركات الأجنبية

فيما تتجه السلطات الجزائرية نحو رفع الدعم عن السلع، تحوّل النقاش بين الخبراء والنقابيين والبرلمانيين إلى نقطة أخرى: وقف الدعم عن الشركات الأجنبية

الجزائر ـ **حمزة كحال**

انتقل السجال حول الدعم في الجزائر من إلغائه أو مراجعته لكبح ارتفاع فاتورته السنوية إلى تحديد المستفيدين منه. الانتقادات النقابية تطاول رجال الأعمال، وخاصة الشركات الأجنبية التي تمتص سنوياً أموالاً ضخمة مستفيدة من أسعار المياه والوقود المدعمة وحتى الكهرباء. وتتزايد المطالب برفع الدعم عما تستهلكه هذه الشركات من سلع وخدمات مدعمة وصبها في ميزانية المساعدات الموجهة للعلاقات المعوزة.

وتزامن ارتفاع الأصوات المنادية بمراجعة العقود التي أبرمتها الجزائر مع الشركات الأجنبية الكبرى، خاصة في مجال الاستفادة من المواد المدعمة، مع إطلاق الحكومة خطة لإلغاء الدعم المباشر للأسعار، والتوجه نحو دفع إعانات مالية للأسر. صادق البرلمان بتحفظ حول الجدول الزمني، ما يجعل السلطات الجزائرية في حرج، بعدما عللت إلغاء الدعم بارتفاع الإنفاق العام واستحواذ جهات، لم تذكرها، عليه. في ولاية معسكر على بعد 380 كيلومتراً غرب العاصمة الجزائرية، يقع أكبر مثال حسب المتتبعين لاستفادة المصانع الأجنبية من أموال الدعم. يتعلق الأمر بمصنع الإسمنت الأكبر في الجزائر، التابع لشركة «لافارج» الفرنسية. مصنع بات حديث العام والخاص في المنطقة، لما يستهلكه من مياه مدعمة، في وقت يعيش فيه الغرب الجزائري جفافاً غير مسبوق. يضاف إلى ذلك تخصيص الحكومة محطة خاصة لتوليد الكهرباء للمصنع. كذا يستفيد الأخير من الإعفاءات الضريبية التي يحصل عليها الإسمنت خلال عمليات التصدير، والإعفاء من دفع الضريبة على القيمة المضافة على الصفقات الموجهة للمشاريع الحكومية.

يكشف مراد بختي، عضو وساطة الجهوية (ديوان مظالم تابع للرئيس الجزائري)، لـ«العربي الجديد»، أنه «بعد التحريات التي قامت بها لجنة الوساطة، وجدنا أن المصنع تربطه مع محطة تحلية مياه البحر بوهران على بعد 110 كيلومترات، بتمويل من شركة (سيال) الفرنسية المختصة في توزيع المياه، وهذا مخالف للتشريع الجزائري، في وقتٍ لم يكن يجد فيه سكان الغرب الجزائري قطرة ماء عذبة لشربها». ويتابع «حسب ما توصلنا إليه، فإن المصنع كان يستهلك قرابة 2000 ليتر من المياه لإنتاج طن واحد من الإسمنت، وبعد مراجعة الفواتير، وجدنا أن المياه مدعمة بل وهناك فواتير وديون لم تسدد». وبلفت إلى أنه «قمنا برفع تقرير للسلطات العليا ورئاسة الجمهورية، ما أدى لإقالة مدير (سيال) الفرنسي بأمر من الرئيس عبد المجيد تبون».

مطالب بالتريث في رفع الدعم (رياض كرامدي/فرانس برس)

يشرح بختي: «طالبنا في تقريرنا المرفوع للرئيس عبد المجيد تبون بضرورة رفع الدعم عن الشركات الأجنبية، التي تستفيد من أموال موجهة للعائلات المعوزة والمحتاجين، وذلك من أجل إحداث عدالة اجتماعية، وتفادي الإضرار بالمواطن الذي أنهك الغلاء جيوبه». ويعتبر أنه «كل مصنع أجنبي يستفيد من ثلاث سلع مدعمة وهي الماء والكهرباء والوقود، من دون احتساب ما يأكله عماله الأجانب من مواد غذائية مدعمة، وهي التوصيات التي أخذها الرئيس بالاعتبار».

وأقر رئيس الحكومة الجزائري أيمن بن عبد الرحمن بأن «ما يقارب مليار دولار تذهب إلى الوسطاء، فيما تستفيد العائلات المعوزة من أقل من مليار دولار من أموال الدعم». وفي السياق، يقول عضو الاتحاد العام للعمال الجزائريين مصطفى دواجي رابح إن «الاتحاد يدرس كيفية مراجعة سياسة الدعم بما لا يضر المواطن، وهنا لاحظنا مثلاً أن الشركات الأجنبية تستهلك من المواد المدعمة بما يعادل الخمس إلى الربع من أموال الدعم».

ويشير إلى أن «شركة «سي أس سي» الصينية لديها مشاريع بناء تفوق 5 مليارات دولار، وفي المقابل، تستفيد من المياه المدعمة. مع العلم أن لديها أكثر من 40 ألف صيني يعملون هنا يستفيدون من الدعم لدى شرائهم سلعاً ومواد غذائية، وهذا ينطبق على المصانع والشركات الجزائرية الكبرى». ويضيف النقابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «المطلب الأساس اليوم رفع الدعم عما تستهلكه الشركات الأجنبية أولاً، ثم دراسة تأثير الرفع على الميزانية العامة، وبعدها نتوجه لتحرير الأسعار عن الجميع».

تعادل قيمة الدعم في موازنة 2022 حوالي 16 مليار دولار

ووفق الأرقام التي جاءت في موازنة 2022، فإن ميزانية الدعم أو ما يعرف بـ«التحويلات الاجتماعية» ستقدر بـ2220 مليار دينار، أي ما يعادل 16,4 مليار دولار (الدولار= 137 ديناراً)، ما يمثل 11 بالمائة من قيمة الناتج الداخلي الخام، مقابل 1920 مليار دينار سنة 2021، و1700 مليار دينار السنة التي قبلها.

ويرى الخبير الاقتصادي جمال نورالدين أن «ملف الدعم معقد ومتشعب، وكان على الحكومة أن تبدأ بمراجعة الأسعار التي يدفعها الأجانب قبل الحديث عن التحرير الكلي للأسعار، فلا يمكن أن يدفع الأجنبي المستثمر في الجزائر نفس سعر الوقود والمياه والكهرباء والخبز الذي يدفعه المواطن الجزائري متوسط الدخل أو الفقير». ويضيف لـ«العربي الجديد» أن «الجزائريين غير مستعدين لرفع الدعم، ولذلك، وكتجربة أولى، نقترح على الحكومة تحرير الأسعار على المواد المستهلكة من طرف مصانع الأجانب، وحتى الوطنية الكبرى، قبل تعميم التجربة».

ليبيا

جدل حول القانون الموحد للرواتب

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

يثير القانون الموحد للرواتب في ليبيا جدلاً واسعاً ما بين الخبراء، وذلك بموازاة إعلان وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية خفض رواتب المسؤولين وكبار المدراء بنسبة 50 في المائة. إلا أن الانتقادات طاولت مقترح الرواتب الجديد من باب إعداده على سعر صرف ثلاثة دنانير مقابل الدولار، فيما السعر الرسمي وصل إلى 4,48 دنانير، ويحتاج لبعض التعديلات في ما يتعلق بدرجة احتساب رواتب الهيئات القضائية مثلاً، في حين اعتبر البعض أن تخفيض الرواتب للجهات المسؤولة يندرج ضمن العدالة الاجتماعية.

ويتساءل الباحث وسام المصراتي عن سبب تحديد سقف الرواتب عند سعر صرف ثلاثة دنانير مقابل الدولار، ويشرح لـ«العربي الجديد»، أن المشكلة أن هناك لوائح خاصة وقوانين صدرت لجهات بعينها، لكنه يلفت إلى أن القانون الموحد للرواتب خطوة متأخرة لكنها جيدة. ويعتبر المحلل الاقتصادي عبد الحميد الفضيل أن تقليص الفجوة بين الحدين الأعلى والأدنى للرواتب هو من باب العدالة الاجتماعية والمساواة، إذ كان الحد الأعلى 30 ضعف الحد الأدنى، والآن أصبح في حدود 10 أضعاف. ويضيف في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أنه في السابق كان هناك 34 جدولا للرواتب، والآن يوجد جدول واحد، ما يحقق المساواة بين رواتب العاملين في المؤسسات الحكومية.

إلا أن مدير مركز أويا أحمد أبولسين ينتقد طريقة تحديد الأجور والرواتب وفق تصور وزارة المالية، ويقول إن المطلوب تحديد مستويات المعيشة للفرد، من الموظف الحكومي والفلاح والبائع المتجول، بحيث

تقليص الفجوة في الرواتب من 30 ضعفاً إلى 10 أضعاف

يكفي دخله لتغطية الأعباء اليومية، وذلك يتطلب رفع قيمة الدينار الليبي أمام الدولار. ويلفت إلى أن ما أنتجه القانون هو عبارة عن عدالة اجتماعية في بند الرواتب فقط وسط تضخم الكادر الوظيفي البالغ 2,3 مليون موظف حكومي. ويشير إلى ضرورة تقليص الكادر الوظيفي مع وضع معايير لحد الأجر العادل، ما يحول دون تحويل زيادة الأجور إلى سبب للتضخم، ويعتبر أنه يجب الربط ما بين مستويات الرواتب وحجم الإنتاجية.

ويبلغ عدد العاملين بالجهات العامة والشركات والمصارف في ليبيا نحو 2,36 مليون موظف حكومي، ما يشكل 36 في المائة من إجمالي عدد السكان في نهاية العام الماضي، وفقا لبيانات وزارة العمل. ويبلغ الحد الأدنى للأجور نحو 450 دينارا (100 دولار)، ويبلغ حجم الرواتب والأجور في موازنة 2021 المقترحة 43,91 مليار دينار، مع إضافة الزيادات الأخيرة للمتقاعدين والتعليم العام والداخلية والدفاع ومؤسسة النفط.

مصر

ترقب تفاعل الأسواق مع «أوميكرون»

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

رجح عدد من المراقبين والمحللين لأوضاع الأسواق المصرية، أن يكون تأثير الفيروس المتحور «أوميكرون»، أقل من الصدمة التي حدثت مع بدء انتشار «كورونا». إلا أنهم أكدوا أن التداعيات لن تكون بسيطة على الأسواق الناشئة ومن بينها مصر. ويرى الدكتور عبدالنبي عبدالمطلب، الخبير في الشؤون الاقتصادية، أن التأثر بالمتحور الجديد لن يكون بحجم الخطورة السابقة عند ظهور كورونا، لأن العالم لم يعد بعد إلى استنفاد نشاطه كما كان قبل كورونا، وما زالت غالبية القطاعات الإنتاجية والخدمية على مستوى العالم تعاني من تأثير تداعيات كورونا.

الأسواق أسرع امتصاصا لصدمة المتحور الجديد. (Getty)

ويتابع في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن الأيام المقبلة ستكشف مدى خطورة هذا المتحور «وفي اعتقادي أن هذه التخوفات لن تستمر كثيرًا، وحتى إذا حدث إغلاق للحدود فمؤكد أن الاقتصاد العالمي سيعاني من مشاكل إضافية، لكنها لن تكون بنفس الحجم الذي سببه كورونا عند انطلاقته».

ويعتقد المحلل المالي مايكل نجيب، أن الذعر من متحور «أوميكرون» والتهويل الإعلامي من حجم وخطورة انتشار هذا الفيروس المتحور، وراءه أهداف لضرب أسواق النفط، بعد رفض المصدرين العالميين زيادة الإنتاج أو تخفيض الأسعار.

ويشير في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، أن هذا الاعتقاد له ما يبرره، إذ إن أسعار النفط انخفضت في جلسة يوم الجمعة الماضية، عقب الإعلان عن المتحور الجديد إلى 70 دولارًا للبرميل، مقابل 86 دولارًا الأسبوع الماضي.

ويوضح أن هبوط البورصة المصرية خلال الجلسة الأولى بعد الإعلان عن المتحور الجديد جاء متزامنًا مع هبوط البورصات العالمية، ولكن كان هبوطها هو الأقل بين البورصات الإقليمية. وربط استقرار أحوال البورصة الفترة المقبلة بحركة الأسواق والبورصات العالمية خلال الأيام المقبلة.

ويضيف المحلل المالي، أنه «باعتبار أن مصر من الأسواق الناشئة، فتأثير تعاملات بورصتها يكاد لا يذكر في الأسواق العالمية (0,05 في المائة من حجم الأسواق المالية الدولية)، فرأس مال البورصة المصرية لا يتعدى 40 مليار دولار، وهو ما يمثل رأس مال إحدى الشركات العالمية، لافتًا إلى أن بعض شركات الأدوية الأميركية ارتفعت أسهمها بمعدلات وصلت إلى 40 في المائة، بمجرد الإعلان عن المتحور الجديد، في حين لم يتأثر قطاع الدواء في مصر بهذا الإعلان.

وذكر أنه مهما كانت خسائر البورصة، فإن المستثمرين غير منزعجين بقدر ما حصل مع بدايات انتشار فيروس كورونا، لأنهم هذه المرة امتصوا الصدمة سريعاً.

تحقيق

تسيطر السوق السوداء على مفاصل الاقتصاد السوري. كل السلع الحيوية تقريباً أصبح لها، بدلاً من السعر الواحد، سعران وأكثر، وسط تزايد التهريب عبر الحدود. إلا أن مؤشراً آخر يتصاعد يومياً، يرتبط بالجرائم التي تلقى تشجيعاً رسمياً بالممارسة أو غض الطرف

الفساد ينهش سورية

تطويع بالتفقير وسط اتساع السوق السوداء

عدنان عبد الرزاق

التفقير تحول إلى نهج وسياسة في سورية لتطويع الناس وإذلالهم بحقوقهم البديهية. الجرائم خلعت تسمياتها الرادعة ليقابلها غض الطرف الحكومي، فأصبحت ظاهرة عادية. الفساد مقونن، وله أربابه. أما الأزمة المعيشية فتتمدد عميقاً في المجتمع السوري، بكل مؤشراتها الضاغطة من فقر وبطالة وجوع وبرد.

تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفعت خلال الشهرين الأخيرين بنحو 560 ألف ليرة لتصل بحسب مركز «قاسيون» في دمشق إلى نحو 1,8 مليون ليرة شهرياً، إثر ارتفاع أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية بنحو 30 في المائة واستمرار تهاوي العملة المحلية، لتصل الليرة إلى 3600 مقابل الدولار، أما الراتب الشهري فمتوسطه لا يزيد عن 72 ألف ليرة سورية.

يلجأ كثيرون إلى التهريب والسوق السوداء لسد الفجوة ما بين الدخل والإنفاق الأسري، بعد بيع ما تبقى من ممتلكات.

أما من اختاروا درب الجريمة فيتزايدون، حيث وصل عدد الجرائم في مناطق سيطرة نظام الأسد حتى بداية الربع الثالث من العام الجاري، إلى 366 جريمة قتل و3663 حالة سرقة، بحسب مدير الأمن الجنائي التابع لنظام الأسد، حسين جمعة. الأخير أضاف خلال تصريحات أخيراً، أن قسم الإحصاء سجل أيضاً 120 حالة تزوير للعملة، إضافة إلى 2531 جريمة معلوماتية، لتتصدر سورية قائمة الدول العربية بارتفاع معدل الجريمة، وتحتل المرتبة التاسعة عالمياً للعام 2021، بحسب موقع «نامبو كرايم أندكس» المتخصص بمؤشرات الجريمة في العالم.

أرضية الفساد

يرى الباحث السوري زيد حسون، أن الحكومة تؤمن المناخ المناسب للفساد والجريمة، فإتاوات الحواجز الأمنية المنتشرة على الطرقات، وخاصة في مدينة حلب، وطلب الرشى العلاني من الدوائر الحكومية وفساد المسؤولين واستقواؤهم بمناصبهم، تعتبر مجتمعة تشريعاً رسمياً للرشوة والجريمة، كما أن غياب الرقابة الحكومية عن الأسواق يزيد من بيئة الفساد ورفع الأسعار والتزوير. ولكن، يستدرك الباحث السوري خلال حديثه لـ«العربي الجديد» أن تعدد الأسعار في السوق السورية وتنامي ما يسمى السوق السوداء، يعتبر العامل الأهم لزيادة الفساد والسرقات، إذ إن الدولار مثلاً له ثلاثة أسعار وللمازوت أربعة وحتى للخبز اليوم أصبح يباع بأسعار متعددة، فربطة الخبز التي تباع داخل الأفران بمئتي ليرة، تباع أمامها بأكثر من ألف ليرة. ويكشف الباحث حسون من العاصمة السورية دمشق، أن الفقر وارتفاع الأسعار أوصلا طلبة الجامعات للتنقل بسيارات القمامة ودفع كثيرين للبحث عن غذائهم بحاويات النفايات.

100%

نسبة زيادة سعر ربطة الخبز في مناطق سيطرة نظام بشار الأسد في يوليو/تموز الماضي، حيث وصل سعر الربطة الى 1200 ليرة خارج الأفران، بعد ان باتت للخبز في سورية سوق سوداء.

بلغت حسون إلى أنه عدا سرقات المحال التجارية وحتى فروع المؤسسات الحكومية، «وثقنا خلال دراسة حتى النصف الأول من العام الجاري، سرقة 122 محل صياغة ذهب بدمشق وحمص واللاذقية فقط، ولكن أكثر حالات السرقة والابتزاز تتم بمدينة حلب، خاصة بعد اعتقال رجال الأعمال والصاغة وابتزاز أهلهم بالمال ليتم الإفراج عنهم من فرع الخطيب للأمن بدمشق (تابع لجهاز أمن الدولة)».

الإتاوات على الحواجز الأمنية للنظام تتزايد وتصبح أكثر علانية

ارتفاع حجم السرقات والتهريب وجرائم الابتزاز برعاية أمنية

سرقة المقابر

والأغرب بحالات السرقة التي تعاني منها المدن السورية اليوم، هي سرقة المقابر، فبحسب جوني طربوش، من منطقة الدويلعة، تم تعيين حراس على المقبرة بعد سرقة محتويات القبور، ويشرح: «ندفن مع المتوفى بعض موجوداته من حلي ومقتنيات». ويضيف طربوش خلال اتصال مع «العربي الجديد» أن بعض تجهيزات «المقبرة المسيحية» بالمنطقة، من عداد المياه والأنابيب وأسلاك الكهرباء، تمت سرقتها مراراً، ووصل الأمر إلى سرقة رخام المقابر وحجارة الزينة الموجودة على القبور.

ويؤكد راشد ماليل من منطقة دمر بدمشق لـ«العربي الجديد» سرقة رخام القبور، ما اضطر أهل المنطقة لمضاعفة الحراسة، «لكن السرقات مستمرة من ناحية الجبل الذي يضم لواء عسكرياً».

ويضيف ماليل خلال اتصال أن تجارة القبور مزدهرة بدمشق، فسعر الرخام أكثر من 400 ألف ليرة، كاشفاً أن تكاليف الموت ارتفعت بدمشق، ووصل سعر القبر بمقبرة دمر إلى نحو مليوني ليرة، وفي مقبرة الدحداح قرب شارع بغداد وسط دمشق بين 5 و7 ملايين ليرة سوري.

برعاية الكبار

تستمر حالات التهريب باتجاه العراق ولبنان، لتتعدى الأغنام والمازوت والأدوات الكهربائية، وتصل بحسب الاقتصادي حسان مظفر من منطقة سرغايا القريبة من الحدود اللبنانية إلى الأدوية، بعد ارتفاع أسعارها في لبنان وسحب الدعم الحكومي هناك «رغم قلة الدواء في سورية ولكن الطريق أصبح بالعكس، صار يهرب الدواء من سورية إلى لبنان، إضافة للمازوت والأغنام».

ويقول مظفر إن سوق لبنان هذه الفترة «مزدهر» بالنسبة للمهربين، وبالمقابل، لوجود سلع غير نظامية لا تزال تدخل من لبنان، بمقدمتها التبغ والكحوليات وأجهزة إلكترونية وموبايلات ومواد تجميل، مبرراً استمرار تهريب هذه السلع إلى منع استيرادها بسورية أو إلغاء تمويل الاستيراد. ويؤكد مظفر أن بسورية اليوم معامل لإنتاج الحبوب المخدرة، وعمليات إدخال «الحشيش» تتم عبر المسؤولين أو عناصر عسكرية «يعني حاميها حراميها».

ويشير وزير العدل السابق في حكومة الأسد، نجم الأحمد، إلى عدم ظهور تطبيق «شعار مكافحة الفساد» على أرض الواقع، لافتاً إلى الأثر السلبي للحرب التي مرت بها البلاد على مدار عقد من الزمن، والتي أفرزت نتائج سلبية كثيرة.

وفي إشارة إلى المهربين والفاسدين بنظام الأسد، يقول الأحمد لقد انتشرت ثقافة التعاطف مع الفساد أو القبول بالأمر الواقع، وتكرست ثقافة من لا يدفع المال لن يتمكن من الحصول على الخدمة، لكن الأخطر برأي الوزير السابق، هو تسويق الفاسدين ليتحدثوا بوسائل الإعلام عن الفساد «ويبظرون له»، ما أدى لتشكيل كتلة فساد صلبة «أفرادها في موقع اللا مساءلة».

تدمير مجتمعي

وفيما يكشف الإعلامي «ع ح» كثرة انتشار بيوت الدعارة على مرأى ومعرفة النظام وأجهزته الأمنية. يرى الاقتصادي السوري محمود حسين أن «هناك خططاً ممنهجة لتدمير المجتمع السوري، فبعد التفقير الذي تلى القتل والاعتقال والتهجير، رأينا تاجير

مخاوف تزيد من المصاعب المعيشية

ارتفعت شكاوى المواطنين الذين تتعرض عدادات اشتراكات منازلهم في الخدمات العامة للسرقة، وسجلت محافظة حمص أكثر من 3400 ضبط تتعلق بسرقة عدادات، منذ مطلع العام الحالي وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، وبحسب صحيفة «الوطن» المقربة من نظام بشار الأسد، تتفشى سرقات المؤسسات الحكومية، إذ تم خلال العام الجاري سرقة 27 كبلاً من فرع الشركة السورية للاتصالات في محافظة حمص، و23 في اللاذقية، و22 في درعا، و15 في الحسكة، إضافة إلى 9 في حلب، و8 في حماة. في المقابل، يواجه السوريون، إضافة إلى المخاوف من ارتفاع نسبة الجريمة، أزمات معيشية واسعة، مع مساعي الأسر اليومية إلى ردم الفجوة بين الدخل والإنفاق، بواقع الارتفاع المستمر للأسعار وتثبيت الأجور. يضاف إلى ذلك، انسحاب الدولة من التوظيف وخلق فرص عمل، وهو ما يشكل عاملاً إضافياً لزيادة الفقر وتفشي البطالة بين أكثر من 80 في المائة من السكان. ولا تتوقف الأزمات على مناطق الأطراف، وإنما تطاول السكان في المناطق الخاضعة للنظام، ومنها العاصمة دمشق، حيث تشهد الأسعار ارتفاعات متواصلة، وسط ازدياد الاحتكارات وتفشي السوق السوداء.

المخاوف تتزايد من ارتفاع نسبة الجريمة (وائل بشارة/ فرانس برس)